



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
ORGANIZATION OF ARAB PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES (OAPEC)



THE OXFORD
INSTITUTE
FOR ENERGY
STUDIES

A RECOGNIZED INDEPENDENT CENTRE OF THE UNIVERSITY OF OXFORD



سياسة النفط السعودية: الاستمرارية والتغيير في عصر تحول الطاقة

Saudi Oil Policy: Continuity and Change in the Era of the Energy Transition

تحتل المملكة العربية السعودية مكانة بارزة في أسواق النفط العالمية حيث بلغت احتياطياتها من النفط الخام في عام 2019 حوالي 297.6 مليار برميل، أي ما يعادل 17% من إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة. وبلغ متوسط إنتاج المملكة خلال العام نفسه حوالي 11.8 مليون برميل/ اليوم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والمتكثفات من كافة درجات الخام المتراوحة بين العربي الخفيف جداً إلى العربي الثقيل. وتصدر المملكة العربية السعودية الجزء الأكبر من إنتاجها من الخام، وبالتالي فهي تحتل موقعاً هاماً في التجارة الدولية حيث بلغت صادراتها حوالي 7.2 مليون برميل/ اليوم في عام 2019.

وتعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الوحيدة التي لديها سياسة رسمية للحفاظ على الطاقة الإنتاجية الفائضة الجاهزة للاستخدام عند الحاجة إليها، كما أن احتياطيات المملكة العربية السعودية هي أيضاً من بين الأرخص في العالم من ناحية البحث والتطوير والإنتاج.

وتمكنت المملكة العربية السعودية من الاستثمار بكثافة في قطاع الطاقة ودمج قطاعات الاستكشاف والإنتاج مع القطاعات اللاحقة، سواء في المملكة أو خارجها حيث بلغ إجمالي الطاقة التكريرية لأرامكو السعودية نحو 6.4 مليون برميل/ اليوم في عام 2019، كما بلغ إجمالي طاقات الإنتاج الكيمائية حوالي 46.1 مليون طن، بينما استهلكت عمليات النشاطات اللاحقة لأرامكو 38% من إجمالي إنتاجها من النفط الخام خلال عام 2019. ويتكامل قطاعي النفط والغاز في المملكة العربية السعودية بشكل كبير، وتستثمر أرامكو السعودية بقوة في تطوير مواردها من الغاز الصخري وغير المصاحب مما يزيد من مرونة سياستها النفطية. وتعتبر المملكة العربية السعودية لاعباً رئيسياً في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، حيث شاركت بشكل حاسم في القرارات الرئيسية للمنظمة، سواء تلك المتعلقة بخفض الإنتاج لتحقيق التوازن في الأسواق

أو زيادة الإنتاج لتعويض اضطراب الإنتاج داخل دول أوبك أو في دول أخرى من العالم. ولم يتأثر إنتاج المملكة العربية السعودية بالأحداث التي شهدتها منشآت أرامكو السعودية التي عطلت الإنتاج مؤقتاً فقط، إلا أنه كان يتغير بدرجة كبيرة مما يعكس مرونة المملكة في رفع أو خفض مستويات الإنتاج استجابة للصدمات.

ويلعب قطاع النفط أيضاً دوراً رئيسياً في الاقتصاد السعودي، حيث تشكل عائدات النفط 86% من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الفترة 2012-2015. وبذلت الحكومة مؤخراً جهوداً لتنويع مصادر دخلها في زيادة الإيرادات غير النفطية إلى حوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أدى إلى خفض حصة الإيرادات النفطية إلى ما يقرب من 72% من إجمالي الإيرادات الحكومية في عام 2018. ويُعد الإنفاق الحكومي محركاً رئيسياً للنمو في النشاط غير النفطي والقطاع الخاص من خلال الاستثمار في البنية التحتية، وأجور القطاع العام، والتحويلات الاجتماعية.

وقد خلصت الورقة إلى ما يلي:

- سيستمر النفط في كونه حجر الزاوية في اقتصاد المملكة العربية السعودية وعلاقاتها الدولية، وستواصل السمات الهيكلية الرئيسية التي شكلت السياسة النفطية للمملكة العربية السعودية في السنوات الماضية في التأثير على الملامح الرئيسية لسياستها النفطية المستقبلية.
- سيظل تعظيم عائدات النفط هو الموجه الرئيسي للسياسة النفطية على المدى القصير، وسوف يكون تماسك التعاون بين المنتجين وطبيعة الأزمة في الأسواق من المحددات الرئيسية في متابعة التعاون، وستواصل المملكة العربية السعودية تعزيز المبادئ الأساسية في تشكيل سياستها النفطية المتمثلة في عدم الرغبة في العمل بمفردها، وتوسيع نطاق الاتفاقات لتشمل مجموعة أكبر من المنتجين.
- تسعى المملكة العربية السعودية لضمان المحافظة على طلب طويل الأجل على نفطها، مما سيكون له آثار مهمة على سياستها على المديين القصير والطويل.
- يرى الكثير من ذوي الاختصاص أن مساهمة قطاع النفط في مسار التنمية المستقبلية للمملكة العربية السعودية ستصبح أقل أهمية بمرور الوقت في ظل سعي المملكة إلى تنفيذ رؤيتها 2030، وذهب البعض إلى الحديث عن المملكة العربية السعودية ما بعد النفط حيث سيصبح للنفط دور أكثر أهمية في تشكيل المستقبل مع استمرار التحولات في الاقتصاد السعودي وسوق النفط العالمي.

- تعتبر المملكة العربية السعودية في وضع جيد للغاية لتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات بسبب التطور الملحوظ في قطاع الطاقة بالمملكة، ودرجة تكامل نشاطاته الأمامية والوسطى واللاحقة، والميزة النسبية للمملكة باعتبارها المنتج الأقل تكلفة والأقل كثافة للكربون، والقدرات العالية لشركة أرامكو، والاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تنعم به المملكة الذي شجع الاستثمار في قطاع الطاقة خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى الإصلاحات الطموحة التي أدخلتها الحكومة مؤخراً، وفي مقدمتها إصلاح أسعار الطاقة.

وستؤثر الخيارات التي تتخذها المملكة على مشهد التحولات في أسواق الطاقة العالمية، إذ سيسمح نجاح أهداف التنويع الاقتصادي بالمملكة بسياسة نفطية أكثر مرونة واستباقية واستراتيجيات طويلة الأجل. كما أن نجاح المملكة العربية السعودية في إزالة الكربون من صادراتها الأساسية سوف يؤدي ذلك إلى زيادة مرونة قطاع النفط، وتعزيز الموقع الاستراتيجي للمملكة.